

الاصحاح
البريد
05/12
م.س.

الرقم : 26/1/13
التاريخ : 2014/5/13

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين

تحية واحتراما،

لاحقا لكتابنا رقم (18/1/13) المؤرخ في 2014/4/29 المتعلق باجتماع الهيئة العامة لشركة مصانع الاسمنت الأردنية (لافارج الاسمنت الاردنية) الذي تم عقده بتاريخ 2014/4/29، نرفق طيا نسخة عن وقائع محضر الاجتماع المشار اليه أعلاه موقعا حسب الاصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الرئيس التنفيذي للافارج الأردن
توفيق طباره



هيئة الاوراق المالية	
الدائرة الإدارية / الديوان	
١٤ أيار ٢٠١٤	
5688	الرقم التسلسلي
١/١٢	الجهة المستلمة
افصح	



وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2014/4/29

بناء على دعوة من رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة وفقا للمادة (144) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 واستناداً لأحكام المادتين (169 و 171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادتين (26 و 29) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في غرفة تجارة عمان في الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2014/4/29 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للمادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة السيد احمد حشمت / نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد ان رحب السيد نائب رئيس المجلس بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين 29 مساهماً أصالة من أصل 32550 مساهم يحملون 43,979,520 سهماً أصالة و 6 مساهم وكالة يحملون 9289 سهماً وكالة ما مجموعه 43,988,809 سهماً أي ما يمثل (72.760 %) من اسهم ورأس مال الشركة البالغ (60.444.460) سهماً/ ديناراً، كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور سبعة أعضاء من أصل سبعة لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد نائب رئيس المجلس افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً وتعيين السيدة هانية العملي كاتبة للجلسة والسيد مهند المعاينة والسيد علاء الدبعي مراقبين.

ثم قام السيد رئيس المجلس بتلاوة الأمور الواردة على جدول الأعمال ليتم النظر فيها من قبل الهيئة وهي كالتالي:

1. دعوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2013/4/25.
2. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2013 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن عام 2013.
4. مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2013 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. صورة طبق الأصل من سجلات الشركة.
6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتحديد بدل أتعابهم.

الأردن

7. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها بجدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراجها في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وفيما يلي وقائع الجلسة :

أولاً- تمت تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2013/4/25.

ثانياً- قام السيد رئيس الجلسة بمخاطبة الهيئة العامة فيما يخص البند الثاني من جدول الأعمال - سماع تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية فالقى الكلمة الآتية:

"حضرات السادة المساهمين الكرام،

حضرات أعضاء مجلس الإدارة الكرام،

السيد مندوب مراقب الشركات،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أرحب بكم في اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة لافارج الاسمنت الأردنية. كما ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للعام 2013 والذي يتناول أبرز نشاطات وإنجازات الشركة خلال العام المنصرم ، والقوائم المالية الموحدة، كما ويستعرض أبرز العوامل التي أثرت في نتائج الشركة.

حيث أظهرت نتائج الشركة صافي خسارة مقدارها (26.2) مليون دينار، مقارنة بصافي خسارة مقدارها (19.7) مليون دينار في عام 2012. وتأثرت هذه النتائج بعاملين وهما انخفاض المبيعات وارتفاع كلف الانتاج. حيث انخفضت مبيعات الشركة بسبب المنافسة القوية مما انعكس على صافي المبيعات والتي تأثرت بطبيعة الحال بانخفاض الأسعار. أما بالنسبة لارتفاع كلف الانتاج، فقد تأثرت هذه الكلف بارتفاع كلف الوقود بالرغم من كافة الاجراءات التي اتخذتها الشركة منذ أعوام مضت لاستخدام مصادر طاقة أقل كلفة. وكذلك ارتفاع كلف الكهرباء بشكل كبير في عام 2013، وارتفاع كلف التعدين والكلف المتغيرة الأخرى ، مما ساهم بشكل مباشر بالازدياد المستمر في كلفة المبيعات.

وما تزال الشركة تعمل بأقل من طاقتها الانتاجية، حيث توقف مصنع الفحيص عن الانتاج في بداية عام 2013 بسبب عدم جدوى الانتاج باستخدام زيت الوقود مرتفع الكلفة. حيث وكما تعلمون ما تزال المعوقات الخارجية لاستخدام الفحم في مصنع الفحيص قائمة، بالرغم من حصولنا على موافقة وزارة البيئة منذ عام 2011. وهذا بحد ذاته يشكل ضرراً وعبئاً كبيراً على الشركة، كما وله تأثيراً مباشراً على الكلف، لما لموقع مصنع الفحيص من أهمية استراتيجية مقارنة بموقع مصنع الرشادية.

حضرات المساهمين الأفاضل،

الأردن

إن جهود الإدارة العليا في العام الماضي ارتكزت على مواصلة تنفيذ خططها لتحسين تنافسيتها بالرغم من صعوبة الأزمات التي تعرضت لها، وزيادة حدة المنافسة في قطاع الاسمنت الاردني . الا أنها استطاعت أن تحقق جزءاً كبيراً من هذه الخطط وترجمتها بشكل ملموس على ارض الواقع.

ففي اطار سعي الشركة لتخفيض كلف الانتاج وبالأخص كلف الوقود، فقد بدأ العمل باستخدام الفحم في مصنع الرشادية وذلك عن طريق التشغيل الفعلي لطاحونة الفحم في كانون أول 2013، الأمر الذي أدى الى رفع تنافسية الشركة أمام الشركات الأخرى التي تستخدم بدائل الطاقة منذ زمن. وهذا يعتبر أحد أهم الانجازات التي نفخر بها للعام 2013، حيث تم الانتهاء من تركيب وتشغيل الطاحونة بجهود فريق عمل مختص وبوقت قياسي.

وعكفت ادارة الشركة، وباستمرار، على تنفيذ عدد من الاجراءات لخفض الكلف الثابتة ولضبط النفقات الادارية غير الضرورية من أجل تحسين قدرة الشركة التنافسية. ومن اهم الاجراءات التي تم اتخاذها: تخفيض كلف الصيانة، استخدام بدائل وقود اقل كلفة ، وضبط المصاريف الادارية بشكل ملحوظ ومنها على سبيل المثال مصاريف التبرعات والتنفقات.

وفي اطار اهتمامها وتركيزها على الصحة والسلامة باعتبارها أولى أولوياتها، فقد واجهت الشركة تحديات كبيرة في هذا الصعيد، الا أن ادارة الشركة استمرت بتفعيل اجراءات وقواعد الصحة والسلامة، وتعزيز الوعي لدى الموظفين على أهمية السلوكيات الآمنة في جميع مواقع العمل وبشكل يومي ومباشر.

أما على صعيد خدمة زبائننا، كانت شركة لافارج الاسمنت الاردنية، وما تزال حريصة على تلبية طموحات وحاجات زبائننا وتنويع الخدمات المقدمة لهم، مبركين على استيراثية تسويقية واضحة تهدف الى الحفاظ على حصتنا السوقية من خلال تزويد زبائننا بمنتجات عالية الجودة.

حضرات المساهمين
دائرة مراقبة الشركات
12 MAY 2014
السادة الحضور،

بالرغم من النتائج المالية السلبية للعام 2013، الا أنني أؤكد لكم أن ادارة الشركة عازمة على الاستمرار في بذل كل ما في وسعها لتجاوز هذه المرحلة، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها، والحفاظ على

انجازات هذا الصرح الوطني، ومكانته الريادية في قطاع الاسمنت، متسلحين بالطاقات البشرية التي تمتلكها الشركة والتي مكنتها من التعامل بكفاءة ونجاح مع جميع الأزمات التي مرت بنا.

الأردن

ثم جاءت الشركات المنافسة وأدى دخولها الى السوق مع السماح لها باستخدام وسائل الطاقة البديلة دوناً عن شركتنا الى خلل كبير في تنافسية الشركات المتواجدة في السوق والى وجود منافسة غير عادلة حيث اضطرت شركتنا ان تحصر استخدامها بالفيلول بينما استخدمت الشركات الأخرى الفحم في مصانعها، مع العلم بأن منشأة استخدام الفحم في مصنع الفحيص تم تركيبها منذ العام 2001 أي أن مجالس الادارة والادارات المتعاقبة تتبأت لدخول المنافسة وأخذت الاجراءات والخطوات اللازمة لضمان تنافسية الشركة الا أنها ووجهت بعوائق كثيرة من قبل المجتمع المحلي لم تمكنها من استخدام منشأتها كما تم ذكره خلال تلاوة محضر وقائع الهيئة العامة السابقة.

وعلى الرغم من الاعتماد حالياً على مصنع الرشادية نظراً لتشغيل طاحونة الفحم منذ نهاية العام 2013 الأمر الذي وعدنا به الهيئة العامة العام المنصرم قمنا بانجازها بنجاح، يبقى مصنع الفحيص بالنسبة لنا هو المصنع الأكثر ملائمة لتلبية احتياجات السوق من ناحية لوجستية، ونحن والادارة مصممون على ازالة العوائق التي تواجه هذا المصنع لنتمكن ان شاء الله أن نصل الى القيمة المرجوة منه.

كنتك تحدث السيد المدير العام - توفيق طيارة موضحاً كل مما يلي:

منذ أربع سنوات دخلت أربع شركات جديدة بطاقة انتاجية اجمالية تبلغ 11 مليون طن لسوق حاجته من الأسمنت تصل الى أربع مليون طن فقط، ان هذا الوضع من فائض انتاج هائل بهذه الأرقام غير موجود في سوق آخر عالمياً، وان مشكلة فائض الانتاج هذه مستمرة الى حين ارتفاع الطلب ليوائم العرض. هذا ولا علم لنا بأرقام ونتائج الشركات الأخرى باستثناء شركة اسمنت الشمالية والتي تشغل طاحونة كلنكر بخلاف الشركات الأخرى، ولكن وحسب تقديرنا فان الشركات الأخرى قد حققت خسائر أيضاً للعام 2013. أما فيما يخص التصدير، فان الأردن يعد من أغلى البلدان لغايات تصدير الأسمنت نظراً لارتفاع كلف الانتاج لديه فعلى سبيل المثال، ارتفعت كلفة الكهرباء بواقع 100% منذ أربع سنوات، ويتم التصدير حالياً وبكميات بسيطة جداً الى الضفة الغربية. وبالنسبة للفحيص فاننا نعزي أكثر من نصف الخسارة الى عدم تشغيل مصنع الفحيص وقد قمنا بالمقابل وبهدف ضمان تنافسية الشركة وبحمد الله بتشغيل طاحونة الفحم في مصنع الرشادية والتي ستخفض حسب تقديرنا ما مقداره 10-12 مليون دينار من الكلف وحسب أسعار الفحم سنوياً.

كذلك بالنسبة للأسعار، فقد واجهت الشركة فترة في صيف العام الماضي انخفضت فيها الأسعار الى أدنى المستويات الأمر الذي اضطرنا الى البيع بأسعار تقل عن كلفنا التشغيلية خلال تلك الفترة، لم تستمر تلك الفترة وعادت الأسعار الارتفاع الى معدلاتها الطبيعية علماً بأن تشغيل الشركة لطاحونة الفحم في مصنع الرشادية يعطيها متنفساً للتعاطي مع تذبذب الأسعار في السوق. أما

الأردن

بالنسبة لمصنع الفحيص، فإن ادارة الشركة مصممة على تشغيل المصنع لما له من أهمية أيضا للتصدير للضفة الغربية والعراق وسوريا.

وفي هذا السياق عقب المساهم السيد عزمي زوريا مبينا جاهزية واستعدادية المساهمين التفاعل مع الادارة ومساندتها في مطلبها بتشغيل مصنع الفحيص بوسائل الطاقة البديلة. وأستطرد طالبا إيضاحات فيما يخص التأمين الصحي لما بعد التقاعد، وعن المصاريف الادارية ومخصص القضايا. فأجاب السيد سمعان سمعان - نائب المدير العام للمالية موضحا بأن التأمين الصحي لما بعد التقاعد يستفيد منه متقاعدي الشركة وعائلاتهم وهو معمول به في الشركة منذ عدة سنوات ومقر به من قبلها وأن رقم العشرون مليون تقريبا لالتزامات الشركة للتأمين الصحي بعد التقاعد ناتج عن دراسة اكتوارية يتم اعدادها بشكل سنوي. كذلك أجاب السيد المدير العام - توفيق طيارة موضحا بأن الشركة عملت وبكل جدية على ضبط التكاليف الواقعة تحت سيطرتها وحققت في هذا المجال نتائج ممتازة يبين تفصيلها التقرير السنوي للمادة المساهمين.

تحدث المساهم السيد احمد عاطف بشكر ادارة وموظفي الشركة على جهودهم معقبا بأن الشركة بحاجة الى تحسين صورتها أمام المساهمين من خلال توزيع الأرباح مجددا بعد انقطاع، فهل من الممكن توزيع الأرباح على المساهمين من الأرباح المدورة؟ فأجابه السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركة قائلا: قانون الشركات ساري المفعول لا تجيز للشركة المساهمة العامة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها الا من أرباحها بعد تسوية الخسائر المدورة من سنوات سابقة.

تحدث المساهم السيد أحمد راتب مثليا على كلام السيد عزمي زوريا وأضاف فيما يخص مصنع وأراضي الفحيص قائلا أنه من الصعب الاستمرار بالمعانة في منطقة سكنية، فهل من امكانية لبيع أراضي الفحيص، وما هو البديل لتشغيل مصنع الفحيص وهل يمكن فك ونقل المصنع؟ فأجاب السيد المدير العام - توفيق طيارة موضحا بأن الشركة تابعة لمجموعة عالمية موجودة في أكثر من 50 بلدا يتم استخدام الفحم في مواقع عديدة منها بتقنية عالية تتضمن فلاتر ونظم متطورة تضمن عدم الاضرار بالبيئة المجاورة، وبناء عليه فإن الشركة لن تغير من موقفها فيما يخص استعمال الفحم ومصنع الفحيص بل أنها تصر على أنها تواجه حالة من المنافسة غير العادلة في هذا الخصوص بسبب السماح لغيرها من الشركات باستخدام الفحم في مصانعها، كما أنه وعلى الرغم من الانتاج الكبير بتشغيل مصنع الرشادية على الفحم الا أن هذا لا يغني عن تشغيل مصنع الفحيص لأن عملية نقل الاسمنت من الطفيلة لكلفة على الشركة ولأن مصنع الفحيص يبقى المصنع

الأردن

الأكثر ملائمة لتلبية السوق الأردني من ناحية لوجستية. أما عن كلفة فك المصنع فهي تتراوح ما بين 200 الى 300 مليون دينار.

• ثم تحدث المساهم السيد جمال عثمان حماد عن شعوره بتقصير في دائرة التسويق في الشركة وذلك من خلال عمله في مجال المقاولات، فما هي الأسباب التي دعت التجار الى ترك الشركة والتوجه الى الشركات المنافسة؟ وماذا عن خبر نية شركة اسمنت الشمالية انشاء طاحونة اسمنت قرب الحدود السورية. فأجاب السيد المدير العام - توفيق طبارة موضحا بأن المبيعات معلقة على السعر ومعاملة الزبون وتسهيلات الدفع وأن الشركة تحرص على التعامل مع زبائننا بأفضل الطرق الا أنه كون للزبون الحرية بأخذ تسعيرات من كافة الشركات فلا محالة من خسارة بعض الزبائن رغما عنا نظرا لتلك السوق الحالية من فائض في العرض عن الطلب ونظرا لأننا لا نرغب بالبيع تحت كلفتنا أو بإعطاء تسهيلات بالدفع. كذلك بالنسبة للانباء الواردة بإمكانية دخول لاعب سادس للسوق ليست طاحونة اسمنت، فان في هذا الأمر دمار لقطاع الاسمنت بالكامل علما بأن شركات الاسمنت العاملة في السوق ليست هي صاحبة القرار في هذا الخصوص الا أن شركتنا ستعمل ما نستطيعه وسنعمل على إقناع الجهات صاحبة القرار بضرورة تجنب ادخال لاعب آخر.

• تحدث المساهم السيد أحمد راتب عن مصنع الرشادية والذي أنشأ خصيصا للتصدير، وعن إمكانية التصدير، فأجاب السيد المدير العام - توفيق طبارة موضحا بأن مصنع الرشادية يغذي السوق المحلي بأكمله الأمر الذي يرتب على الشركة كلف نقل عالية وانه وعلى الرغم من ذلك فان تشغيل الطاحونة في مصنع الرشادية سيعكس وفرا كبيرا كما تم ذكره. وعقب في هذا الخصوص السيد سمعان سمعان - نائب المدير العام للمالية بأن كلفة النقل من مصنع الرشادية للعقبة مكلفة على الشركة.

كذلك استفسر المساهم السيد أحمد راتب عن إمكانية استغلال الطاقة الشمسية في موقع مصنع الرشادية، فأجاب السيد المدير العام - توفيق طبارة موضحا بأن موضوع انشاء مشروع للطاقة الشمسية في موقع مصنع الرشادية نقطة جوهرية بدأت الشركة العمل عليها منذ فترة من خلال التوجه للجهات الحكومية ذات العلاقة بهدف الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة الا أنها وللأسف لم تتمكن من تحصيل هذه الموافقات من الجهات الرسمية المختصة على الرغم من جاهزية الشركة من كافة النواحي الخوض في هكذا مشروع.

• ثم استفسر المساهم السيد أحمد عاطف عن الصفقة المعلن عنها مؤخرا باندماج شركة لافارج العالمية مع شركة هولسيم السويسرية وهي من كبرى الشركات العالمية المنتجة للأسمنت أيضا، وعن

الأردن

انعكاس هذه الصفقة على الشركة، فأجاب السيد المدير العام - توفيق طيارة موضحاً بأن الصفقة عبارة عن اندماج شركتين عالميتين وأنها لا زالت في طور استكمال الإجراءات القانونية اللازمة وأنه لا يوجد أثر مباشر لهذه الصفقة على الشركة لعدم وجود أي شركة تابعة لشركة هولسيم العالمية في المملكة إلا أنه في حال اتمام هذه الصفقة سيكون لها أثراً إيجابياً على الشركة في المستقبل.

• ثم قامت المساهمة السيدة منى طلافحة بإبداء استيائها من نتائج الشركة للعام 2013 بالإضافة الى الأعوام السابقة والتي راكمت الخسائر على الشركة وأثرت سلباً على مساهميتها الذين استثمروا تعب ومخدرات العمر فيها.

• وأخيراً قام المساهم السيد محمود الحياوي بإبداء جزيل الشكر لكل من مجلس الإدارة ولكافة العاملين في الشركة على جهودهم المتواصلة بالحفاظ على مكانة الشركة واستمراريتها بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها وابدأ استغرابه من عدم تمكن الشركة من استخدام الفحم في مصنعها الكائن في مدينة الفحيص دوناً عن أي منطقة جغرافية أخرى في المملكة. وفيما يخص النقاش الذي دار في جلسة اليوم حول أراضي الفحيص، وفي ظل ما تناقلته وسائل الاعلام في هذا الخصوص، أكد المساهم السيد محمود الحياوي على تمسك السادة المساهمون بهذه الأراضي كملكية مثبتة للشركة.

ومن ثم تم عرض السيد رئيس الجلسة بالشكر للسادة المساهمين على مشاركتهم الفاعلة وعلى أسئلتهم واقتراحاتهم التي يتخذ على محمل من الجد من قبل الشركة ثم اقترح اغلاق باب النقاش والانتقال الى المصادقة على المذكرة العامة على تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتمت التثنية على ذلك، ثم وافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالإجماع وبناء عليه تمت المصادقة على كل من البند الثاني - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2013 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما والبند الرابع - مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2013 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حيث وافقت الهيئة العامة على هذين البندين بالإجماع.

- ثم عرض السيد رئيس المجلس البند الخامس من جدول الأعمال وهو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لسبعة مقاعد من أصل سبعة ولمدة أربع سنوات من تاريخه وقام المساهم السيد أحمد عاطف بترشيح السادة شركة لافارج لثلاث مقاعد والسادة مؤسسة الضمان الاجتماعي لمقعد واحد والسيد عمر بدير لمقعد واحد والسادة شركة رامنا للاستثمار والادخار لمقعد واحد والسادة الشركة العربية للتجهيزات الخرسانية لمقعد واحد، واتشي

الأردن

السادة المساهمون على هذا الترشيح بالإجماع وحيث انه لم يتم ترشيح أحد غيرهم أعلن السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات فوزهم بالتزكية.

- وفيما يخص بند مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتحديد بدل أتعابهم فقد فاز السادة ارنست اند يونج بالتزكية ليكونوا مدققي حسابات الشركة لعام 2014 كما تم تفويض مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بتحديد أتعابهم .

- وحيث انه لا توجد أية أمور أخرى فقد شكر كل من السيد رئيس المجلس والسيد مندوب مراقب عام الشركات السادة الحضور على تعاونهم وأعلن مندوب مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد اختتام الجلسة في الساعة الواحدة وخمسون دقيقة.

هالة وليد العسلي

كاتب الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

محمد أبو زياد

نائب رئيس مجلس الإدارة

احمد حشمت

